الأمم المتحدة S/2016/882

مجلس الأمن

Distr.: General
21 October 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام نصف السنوي الرابع والعشرون المقدم إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا - معلومات أساسية

١ - هذا التقرير هو تقريري نصف السنوي الرابع والعشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد ضمنتُ التقرير استعراضاً لتنفيذ القرار المذكور وتقييماً له منذ صدور تقريري السابق بهذا الشأن في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/366). وأشيرُ فيه إلى استمرار عدم إحراز تقدّم بشأن أحكام أساسية نُص عليها في القرار، وأسلّط الضوء أيضاً على الشواغل الناجمة عن الضغوط المستمرة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٢ - بحلول شهر أيار/مايو تكون سنتان قد انقضَتا منذ شغور منصب رئاسة الجمهورية في لبنان؛ فحتى وقت كتابة هذا التقرير لم يكن قد تسنى بعد ملء هذا المنصب. ولم تؤدِ حتى الآن المحاولات المبذولة لإيجاد تسوية لهذا الوضع إلى أيّ تقدم يُذكر. وقد بدأ الفراغ الذي يخيم على أعلى مستويات مؤسسة الدولة بلبنان في التأثير على محافل صنع القرار السياسي الأخرى، بما في ذلك مجلس الوزراء، مما يثير الشواغل بشأن احتمالات إصابة مزيد من المؤسسات بالشلل. وفي ذلك السياق، تولى رئيس الوزراء، تمام سلام، قيادة أعمال الحكومة في مواجهة هذه الظروف المعاكسة. وفي حين لا يزال التيار الوطني الحر وحزب الله يقاطعان جلساتِ مجلس النواب، عقد المجلسُ برعاية رئيسه، نبيه بري، أربع جلسات حوار جرت فيها جميعاً مناقشات بشأن رئاسة الجمهورية، كما استمر الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله.

٣ - وما فتئ النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية يؤثر على أمن لبنان واستقراره، وقد تعرضت بلدتا القاع وكسارة للهجوم في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي شهر أيلول/سبتمبر، وجهت محكمةٌ عسكرية لبنانية اتهامات لاثنين من ضباط المخابرات السورية

الرجاء إعادة استعمال الورق

لتورطهما المزعوم في هجوم شُن في آب/أغسطس ٢٠١٣ على مسجدين من مساجد السنة في مدينة طرابلس.

٤ - وعملت القوات المسلحة اللبنانية بشكل استباقي على إجهاض ومنع وردع مخاطر هددت استقرار لبنان وأمنه، بما في ذلك في ضواحي بلدة عرسال، حيث لا تزال المنطقة تشهد نشوب اشتباكات مسلحة مع متطرفين مسلحين. وفيما يتعلق بالأمن إجمالا، يُذكر أن انفجاراً وقع في ١٢ حزيران/يونيه في أحد مصارف بيروت. واعتبارا من ٢٤ تموز/يوليه، شرع نحو ٦٠ فلسطينياً من مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين يُشتبه بضلوعهم في أعمال إرهابية وإجرامية في تسليم أنفسهم إلى السلطات اللبنانية.

٥ - وظل عدد اللاجئين المسجلين الوافدين من الجمهورية العربية السورية مستقراً، وهو يزيد قليلا عن مليون لاجئ. وانخفض في آب/أغسطس ٢٠١٦ عدد اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية، فقدّر بنحو ٣٠ ٠٠٠ شخص. وحتى ذلك التاريخ، كان مبلغ ١,٢٢ بليون دولار قد سُدد أو التُزم بسداده في عام ٢٠١٦، وجرى ترحيل مبلغ ٣٤٤ مليون دولار من عام ٢٠١٥. وشملت هذه المساهمات مبلغ ٩٧٩ مليون دولار قُدّم إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دعماً للأنشطة المنفذة في إطار خطة لبنان لمواجهة أزمة اللاجئين، وهو ما يمثل نسبة ٣٩ في المائة من التمويل المطلوب. وإضافة إلى ذلك، جرى التعهد بتقديم مبلغ ١٤٠ مليون دولار إلى آلية القروض الميسرة لصالح منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت هناك مخاوف خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أن يصبح اللاجئون هدفاً للهجمات الانتقامية، لا سيما في أعقاب التفجير الانتحاري الذي حدث في بلدة القاع، لكن تلك المخاوف لم تتحقق.

٦ - وشارك لبنان في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الذي عُقد في ١٩ أيلول/سبتمبر وشهد اعتماد الدول الأعضاء إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١). وفي ذلك المحفل، أعلن رئيس الوزراء أن أزمة اللاجئين تطرح مشاكل جسيمة بالنسبة لاستقرار البلد وأمنه واقتصاده وخدماته العامة. وشدد على أن لبنان لا يمكنه التعامل وحده مع هذا ''التحدي الوجودي'' وأنه يواجه خطر الانهيار ما لم تجرِ تعبئة جهد دولي ضخم لمساعدته. وحضر رئيس الوزراء أيضا مؤتمر قمة القادة المعني بأزمة اللاجئين العالمية الذي عُقد على هامش جلسات الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، برعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإثيوبيا، والأردن، وألمانيا، والسويد، وكندا، والمكسيك.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٧ – منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم تنفيذ العديد من أحكامه على النحو الذي بيّنتُه في تقاريري السابقة. وأُجرِيت الانتخابات الرئاسية والنيابية بطريقة حرة ونزيهة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد سحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأعتدتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

٨ – وواصل رئيس الوزراء، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأكيد احترام لبنان لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. غير أن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية والأثر الناجم عنه في لبنان يحدَّان من التقدم المحرز في إعمال الأحكام التي لم تنفّذ بعد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من القرارات المتعلقة بلبنان.

٩ – ولم يتم حتى الآن ترسيم الحدود السورية – اللبنانية الذي حث عليه مجلس الأمن بشدة في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، يشكل وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية على طول الحدود، وما تقوم به هذه الميلشيات من أنشطة، تهديداً لاستقرار البلد والمنطقة. ولا تزال ثلاث كتائب من القوات المسلحة اللبنانية منتشرةً على الحدود الشرقية. وقد تنامت باطراد قدراتُ القوات المسلحة اللبنانية في تلك المنطقة الحدودية المعرضة للخطر، فأصبحت هذه القوات تضطلع بدور أساسي في الدفاع عن استقرار البلد على خطوطه الأمامية. ولا يزال من الضروري أن تعمل الدولة اللبنانية على جعل حيازة الأسلحة واستخدام القوة حكراً لها في جميع أنحاء لبنان. ويظل استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي في هذا الصدد من ضمن الأولويات.

ألف – سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٠ – كان الهدف من اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاقات الطائف المبرمة في عام ١٩٨٩ والتي التزمت بها جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال ذلك الهدف على رأس أولوياتي في الجهود التي أبذلُها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١١ – وقد ظل منصب رئاسة الجمهورية شاغراً لمدة سنتين وما يقرب من خمسة أشهر. وفي البيان الصحفي المؤرخ ٢٤ أيار/مايو والبيان الرئاسي المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه

(S/PRST/2016/10)، أكد أعضاء المجلس بأشد العبارات الممكنة قلقهم البالغ إزاء بقاء منصب الرئاسة شاغراً لهذه الفترة الطويلة وهو الأمر الذي أدى إلى الإضرار بقدرة لبنان على التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتنامية التي يواجهها البلد. وبالمثل، أقر رئيس الوزراء في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر بأن الفراغ ''أد[ى] إلى شلل شبه كامل للسلطة التشريعية'' وإلى تباطؤ عمل السلطة التنفيذية فضلا عن ''انعكاسه السلبي على الوضع الاقتصادي''.

١٢ - واعتبارا من الجلسة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه، نظر الحوار البرلماني الذي يرأسه رئيس مجلس النواب في فكرة إبرام ''صفقة متكاملة'' لمعالجة أغلب المسائل المعلقة، بما في ذلك منصبا رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وقانون الانتخابات، ولكن المجتمعين فشلوا حتى الآن في التوصل إلى توافق في الآراء. وفي الجلسة المعقودة في الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس، ناقش الحوار البرلماني تشكيل مجلسٍ للشيوخ وتنفيذ اللامركزية الإدارية. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، علّق رئيس مجلس النواب جلساتِ الحوار. ولم يعقد مجلسُ النواب جلسات بسبب مقاطعة حزب الله والتيار الوطني الحر لها. وقد أظهر رئيس الوزراء حساً قيادياً قوياً وعزيمة ثابتة في مثابرته على رئاسة مجلس الوزراء في وقت تضررت فيه فعالية المجلس بسبب تعذر الاتفاق بين الوزراء على المسائل المعلقة وإعلان بعضهم استقالته من المجلس أو تعطيل المشاركة في جلساته، وهي أمور أعاقت قدرة المجلس على اتخاذ القرارات بشأن مسائل عميقة الأثر على الحياة اليومية للبنانيين.

١٣ - وقاطع التيار الوطني الحر جلسات مجلس الوزراء، اعتبارا من ٢٥ آب/أغسطس، احتجاجاً على تمديد خدمة مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى، وهدد بإشعال الاحتجاجات العامة للإطاحة بالحكومة، على حد قول التيار، ما لم تُلبَ مطالبه. وجاء ذلك في سياق التمديد المرتقب لخدمة قائد القوات المسلحة اللبنانية، العميد جان قهوجي، لمدة سنة واحدة، وهو ما حدث بالفعل في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي ضوء ما سبق، أعرب سياسيون لبنانيون مجدداً عن تخوفهم من ألا تتوافر لمجلس الوزراء مقومات البقاء وعن قلقهم إزاء فعاليته المحدودة. ويسعى المجلس إلى التوصل لاتفاق بشأن ميزانية الدولة، إلا أن جهوده لم تُكلل بالنجاح حتى الآن. ولم تؤدِ المناقشات المعقودة بشأن وضع قانون انتخابي جديد استعداداً للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٧ إلى التوصل لاتفاق حتى تاريخه.

١٤ - واستمر الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله. وفي ١٩ تموز/يوليه وبعد الهجوم الذي تعرضت له بلدة القاع، شدد المحاورون في المنتدى على دعمهم لمؤسسة الجيش اللبناني

والأجهزة الأمنية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وشجبوا بأقوى العبارات الأعمال الإرهابية بكافة أشكالها. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، ناقش المتحاورون الأزمة المتعلقة برئاسة الجمهورية والحكومة ومجلس النواب وما يترتب عليها من عواقب على استقرار البلد بعد تعليق الحوار البرلماني.

١٥ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اتهمت محكمةٌ عسكرية لبنانية اثنين من ضباط المخابرات السورية بالتورط في التفجيرين الانتحاريين المتزامنين اللذين شُنا على مسجدين من مساجد السنة في مدينة طرابلس في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ (انظر S/2013/612) وأسفرا عن مصرع ٤٠ شخصاً وإصابة العشرات. وألقي القبض أيضاً على خمسة مواطنين لبنانيين في سياق التحقيقات في هذا الهجوم. وشهدت مدينة طرابلس في ٩ أيلول/سبتمبر عدة مظاهرات سلمية خرجت احتجاجاً على التورط السوري المزعوم في التفجيرين وضد جماعتين سياسيتين لبنانيتين مواليتين للنظام السوري هما الحزب العربي الديمقراطي وأحد فصائل حركة التوحيد الإسلامي.

١٦ - وقد شجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على الرد بالإيجاب على الطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة. ولا زلتُ أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى ترسيم حدودهما المشتركة بالكامل. بيد أنه بالنظر إلى استمرار النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، فقد غدا إحراز تقدم في هذا الخصوص أكثر صعوبة، كما أن أيا من الجانبين لم يتخذ خطوات ملموسة في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٧ - ويظل ترسيم حدود لبنان وتعليمها من العناصر الأساسية لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ويتسم هذان العنصران كذلك بأهميتهما الحاسمة بالنسبة لتسهيل مراقبة الحدود بالشكل السليم. فالوضع الأمني المعقد على طول الحدود السورية - اللبنانية في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك استمرار ورود تقارير عن أعمال قتال وعمليات نقل للأسلحة وتحركات للأشخاص عبر الحدود، يؤكد هو أيضاً الحاجة الملحة إلى تعليم الحدود. ومع الإقرار بالطابع الثنائي لعملية ترسيم الحدود، فإن إحراز تقدم بشأن هذه المسألة يظل التزاماً يقع على كلا البلدين وفقا لقرارَيْ مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٨ - واستمر عبر الحدود الشرقية والشمالية حدوث انتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وذلك كنتيجةٍ مباشرة للنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وقد وردت في الفترة المشمولة بالتقرير أنباء عن وقوع ١٨ حادثاً من حوادث إطلاق النار عبر الحدود وثماني عمليات قصف.

١٩ - ويمثل استمرار احتلال إسرائيل للجزء الشمالي من قرية الغجر ولمنطقة متاخمة لها تقع إلى الشمال من الخط الأزرق انتهاكاً لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا زلتُ أنادي بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. فلم يردّ أي من الجمهورية العربية السورية أو إسرائيل على التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري الصادر عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641). وسوف أقدم معلومات مستكملة عن التطورات الحاصلة على أرض الواقع بالنسبة لمنطقة مزارع شبعا في تقريري المقبل عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢١ - وواصلت الطائرات المسيّرة بدون طيار والطائرات الثابتة الجناحين التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك المقاتلات النفاثة، القيام بطلعات جوية فوق لبنان بصورة يومية تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يشكل انتهاكاً لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجّت حكومة لبنان مرارا وتكرارا على هذه الانتهاكات. كما شجبتُ تلك الانتهاكات وطالبتُ بوقفها فوراً.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

٢٢ - أكدت حكومة لبنان مجدداً للأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد اضطلع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بدور حاسم في تنفيذ هذا الالتزام في ظل ظروف صعبة لا تزال تكتنفها تحديات تواجه قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة سلطتها بشكل كامل على جميع أراضيها.

٢٣ - ولا يزال ثمة قلق إزاء مشاركة مقاتلين لبنانيين، منهم أعضاء في حزب الله، في النزاع السوري. وما برح حزب الله يعترف علنا بمشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، وقد جاء أحدث اعتراف في خطاب ذكر فيه حسن نصر الله، أمينه العام، في ٢٤ حزيران/يونيه، أن الحزب يقاتل في حلب. وقال إنه من غير الممكن فصل لبنان عن التطورات في المنطقة، وبخاصة الجمهورية العربية السورية والعراق، في تجاهل صارخ لالتزام حزب الله بإعلان بعبدا وسياسة النأي بالنفس اللبنانية. ويشارك مواطنون لبنانيون آخرون في القتال الدائر وراء الحدود في الجمهورية العربية السورية إلى جانب قوات المعارضة السورية وجبهة النصرة سابقا وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتؤدي مشاركة حزب الله

وغيره من العناصر اللبنانية في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية إلى تعريض استقرار لبنان وأمنه لخطر جسيم.

٢٤ - ومجددا، أبرز الهجومان المتعاقبان اللذان شنا على قرية القاع في ٢٧ حزيران/يونيه استمرار المخاطر التي يتعرض لها أمن لبنان واستقراره نتيجة للنزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية وأثارا شواغل إزاء خطر التوترات الطائفية. وفي هجوم أول وقع في وقت مبكر من صباح يوم ٢٧ حزيران/يونيه، قَتل أربعة مفجرين انتحاريين ٥ أشخاص وجرحوا ١٩ آخرين، من بينهم ٤ جنود لبنانيين. وانتشر الجيش اللبناني بكثافة وطوّق المنطقة وبدء في تنفيذ عملية تفتيش. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، فجر أربعة مفجرين انتحاريين آخرون عبوات ناسفة في القرية نفسها، دون أن يتسبب ذلك في أي وفيات، لكنه أدى إلى إصابة ١٣ فردا بجروح طفيفة. ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن أي من الهجومين. وفي أعقاب الهجوم، أفادت التقارير بأن حزب الله أنشأ نقاط تفتيش خاصة به وأرسل ما يسمى ''ألوية المقاومة'' التابعة له. وعلى الرغم من أن القاع يمكن أنها لم تكن الهدف الذي قصده المهاجمون أصلا، كان هذا أول هجوم في قرية مسيحية في لبنان منذ بداية النزاع السوري وتسبب في قيام بعض الأشخاص في الطائفة المسيحية بالدعوة إلى حمل السلاح دفاعا عن النفس. وفورا بعد الهجوم، طلب الجيش اللبناني ورئيس الوزراء علنا من الأهالي الامتناع عن ''الدفاع عن النفس بشكل فوضوي''. وفي أعقاب الهجومين، جرى توقيف عدة مئات من الرجال السوريين وعدد أقل من المواطنين اللبنانيين في جميع أنحاء البلد خلال عمليات أمنية. وأوقف معظم المواطنين السوريين بسبب الإقامة غير القانونية وأطلق سراحهم بعد ذلك بوقت قصير. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت مخاوف من إمكانية قيام أشخاص ينتمون إلى طوائف لبنانية بهجمات انتقامية على اللاجئين السوريين، لكن ذلك لم يحدث في نهاية المطاف. وذكر نهاد المشنوق، وزير الداخلية، أن المهاجمين لم يأتوا من صفوف اللاجئين السوريين الموجودين في المنطقة المجاورة. وفي ١٤ تموز/يوليه، وجه مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية الاتهام إلى ثلاثة مشتبه فيهم فيما يتعلق بمشاركتهم في الهجوم.

٢٥ - وفي ٣١ آب/أغسطس، انفجرت قنبلة على جانب الطريق بالقرب من بلدة زحلة البقاعية، مما أسفر عن مقتل امرأة وإصابة ١١ شخصا آخرين بجروح طفيفة. ولم تُعلِن أي جهة مسؤوليتها عن ذلك. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، اتهم المدعي العام العسكري اللبناني ١٢ فردا فيما يتعلق بالهجوم، كان خمسة منهم بالفعل في الحجز. وذكر رئيس مجلس النواب في اليوم الذي أعقب الهجوم أن الهجوم استهدف مؤيدين من حركة أمل التي يرأسها كان يجري نقلهم إلى احتفال في المنطقة المجاورة.

٢٦ - وواصل الجيش اللبناني العمليات ضد الميليشيات المسلحة المتطرفة في شرق لبنان، لا سيما حول بلدة عرسال. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات عنيفة بين تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة سابقا بعد أن دمر الجيش مركبة تحمل مقاتلين متطرفين، مما أدى إلى قتل عدد منهم وجرح آخرين. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه، وقعت اشتباكات كثيفة بين الجيش اللبناني وعناصر متطرفة، استخدم خلالها الجيش المدفعية الثقيلة وقاذفات الصواريخ، مما أدى إلى إلحاق خسائر بشرية بالمقاتلين. وفي ٤ آب/أغسطس، كشّف الجيش اللبناني العمليات في ضواحي عرسال، بما في ذلك بمداهمة مخبأ مزعوم لتنظيم الدولة الإسلامية هناك أسفرت عن مقتل أحد أعضاء التنظيم المزعومين وتوقيف اثنين آخرين، كانا مطلوبين للاشتباه في مشاركتهم في تجهيز سيارات استخدمت في هجمات في لبنان في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وأوقف عدد من اللاجئين السوريين في المداهمات بالتزامن مع قيام الجيش بعمليات تفتيش واسعة النطاق في منطقة مشاريع القاع. وفي ١١ و ١٤ آب/أغسطس، استخدم الجيش اللبناني المدفعية الثقيلة لاستهداف المقاتلين في ضواحي عرسال ورأس بعلبك والقاع. وفي ١٥ آب/أغسطس، استهدفت قنبلة على جانب الطريق مركبة للجيش اللبناني خارج عرسال، مما أسفر عن إصابة خمسة جنود بجروح طفيفة، وأكد التهديدات المباشرة التي لا يزال أفراد الجيش وقوى الأمن يواجهونها. وتفيد التقارير أيضا بأن حزب الله اشتبك مع عناصر متطرفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في جوار عرسال وفي ضواحي القاع. وفي ٢٣ تموز/يوليه، نجا أحد ممثلي عرسال المنتخبين حديثا من محاولة اغتيال، وفُككت عبوة ناسفة وجدت بالقرب من منزله في ٢١ آب/أغسطس. وفي ١٧ أيار/مايو، حكم قاض عسكري على ١٠٦ رجال بالإعدام بتهم الانتماء إلى منظمات إرهابية ومهاجمة بلدة عرسال واختطاف جنود لبنانيين وأفراد شرطة ومحاولة قتلهم.

٢٧ - واستمرت القوات الوطنية وقوات الأمن بتنفيذ الخطط الأمنية في بلدة عرسال ومدينة طرابلس وفي البقاع وجنوب بيروت، وجرت المحافظة على التوافق السياسي اللازم لدعم تنفيذها. ولا يزال تسعة من أفراد قوات الأمن اللبنانية الذين اختطفوا في آب/أغسطس ٢٠١٤ محتجزين.

٢٨ - وأحرزت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل بناء قدرات الجيش اللبناني تقدما مستمرا ومطردا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت هذه الجهود زيادة في المساعدة الثنائية المقدمة من الولايات المتحدة من خلال تسليم معدات تبلغ قيمتها أكثر من ٥٠ مليون دولار إلى الجيش اللبناني، ومواصلة مشروع بناء مراكز المراقبة الحدودية الذي تقوم به المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا، وتقديم الاتحاد الأوروبي

١٤ مليون يورو لصالح البرنامج المتكامل لإدارة الحدود، بالإضافة إلى المساعدة المستمرة التي تقدمها الدول الأعضاء الأخرى من أجل تعزيز قدرات الجيش اللبناني على الحدود.

٢٩ - واستمر ورود تقارير عن عمليات تهريب أسلحة وحوادث عبر الحدود، وهو ما لا تستطيع الأمم المتحدة التحقق منه بصورة مستقلة. ويبرز ذلك الأهمية المستمرة لتحسين قدرة قوات الأمن على إدارة ومراقبة الحدود بفعالية من أجل منع الجماعات والميليشيات المسلحة في لبنان من زيادة حجم ترساناتها.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٠ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهو ما يمثل حكما أساسيا من أحكام القرار لم ينفَّذ بعد. ويعكس ذلك الحكم قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف الذي أفضى في ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية عن سلاحها، باستثناء حزب الله، ويعيد تأكيد ذلك القرار. وبالنظر إلى السياق الوطني الراهن وتأثير الأزمة السورية في لبنان، من الضروري أن يتمسك الجميع بتلك الالتزامات وأن ينفذوها تجنباً لشبح اندلاع مواجهة جديدة بين اللبنانيين وسعيا إلى تقوية مؤسسات الدولة.

٣١ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية داخل البلد تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة، في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تمتلك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن المكون المسلح لحزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلّحاً في البلد. ويشكّل احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك عدد من الجماعات المسلّحة الفلسطينية يعمل في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٣٢ - ولم يُحرَز تقدم ملموس نحو حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُتخذ خطوات عملية لمعالجة تلك المسألة البالغة الأهمية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا يزال عدد من الأحزاب السياسية اللبنانية والأفراد اللبنانيين يجاهرون بمعارضتهم لاحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، وهم يرون أن ذلك يشكّل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في البلد ومن عوامل تقويض الديمقراطية.

٣٣ - وقد أعربْتُ مراراً للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي تشكلها الجماعات المسلحة على استقرار البلد والمنطقة. ودعَوْتُهم بإلحاح إلى معالجة هذه المسألة دون مزيد من التأخير، لأن ذلك يشكل التزاما يقع على عاتقهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ففي الدولة الديمقراطية، يشكل احتفاظ حزب سياسي بميليشيا خاصة به خللاً جوهرياً. ومع ذلك، يواصل حزب الله إعلان أن قدرته العسكرية مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية وأن أسلحته هي بمثابة رادع ضد أي عدوان محتمل من جانب إسرائيل.

٣٤ - وأدى الحوار الوطني في وقت سابق دورا رئيسيا في السعي إلى معالجة مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال مناقشة استراتيجية مقترحة للدفاع الوطني. ولكن، لم تعقد أي جلسات للحوار الوطني منذ عام ٢٠١٤، وهذا أثرٌ سلبي آخر للفراغ الرئاسي.

٣٥ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، وقع انفجار في مصرف بلوم في وسط بيروت، تسبب في وقوع إصابتين طفيفتين. ولم تُعلِن أي جهة مسؤوليتها عن ذلك. ووصف رئيس الوزراء الهجوم بجريمة إرهابية تهدف إلى ضرب الاستقرار الاقتصادي وتهديد الأمن الوطني للبنان، بالنظر إلى أن القطاع المصرفي يشكل إحدى الركائز الرئيسية للدولة في ضوء الشلل الذي يصيب مؤسسات البلد. ووقعت الحادثة أثناء النقاش الوطني بشأن تدابير امتثال قانون منع التمويل الدولي لحزب الله، الذي تنفذه المصارف اللبنانية. وفي ظل تلك الخلفية، ذكر الأمين العام لحزب الله في خطاب ألقاه في ٢٤ حزيران/يونيه أن حزب الله يرفض هذا القانون لكنه غير متضرر منه، بالنظر إلى أن ميزانيته ومرتباته ومصروفاته وأسلحته وترسانته تُقدَّم كلها من جمهورية إيران الإسلامية، مثلما هي الصواريخ التي ''يهدد إسرائيل'' بها. وهذا يبيّن مرة أخرى أن حزب الله يحتفظ بأسلحة غير مأذون فيها خارج نطاق سيطرة الدولة. وأشار الممثل الدائم لإسرائيل إلى هذه التصريحات في رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/593)، دعا فيها مجلس الأمن إلى إدانة جمهورية إيران الإسلامية على ''دورها في زعزعة الاستقرار في المنطقة'' ومطالبتها بأن تمتثل للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وبأن ''تكف عن نقل الأسلحة إلى منظمات إرهابية''.

٣٦ - وأدانت جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة الذي عقدته في نواكشوط في تموز/يوليه وفي الاجتماع الذي عقدته في القاهرة في ٨ أيلول/سبتمبر الأنشطة المزعومة لـ ''حزب الله الإرهابي'' في البحرين. وأعرب لبنان عن تحفظات على وصف حزب الله بالإرهابي. وفي رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس موجهة إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن

(S/2016/717)، دعا الممثل الدائم لإسرائيل إلى إدانة ”أنشطة حزب الله المزعزعة للاستقرار بشكل خطير“ بعد زعمه ”المشاركة المباشرة في إنشاء هياكل أساسية إرهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة“، بما في ذلك عن طريق تجنيد عملاء لتنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين في إسرائيل وفي المنطقة وتدريبهم وتمويلهم.

٣٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، قضت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الخاصة للبنان بأن أدلة كافية قد عرضت لإثبات وفاة مصطفى بدر الدين، أحد قادة حزب الله، الذي اتهمته المحكمة فيما يتعلق باغتيال رفيق الحريري. وقد قتل بدر الدين في ١٢ أيار/مايو في الجمهورية العربية السورية.

٣٨ - ولا تزال الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان سيئة. وبلغ مجموع عدد اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية ما يقارب ٣٠ ٠٠٠ لاجئ، وهو ما يمثل انخفاضا ملحوظا عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق نتيجة مغادرة نحو ١٠ ٠٠٠ من اللاجئين إلى بلدان ثالثة. وفي ٢٥ آب/أغسطس، وافق مجلس الوزراء اللبناني على إجراء تعداد للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وتواصل الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف المعيشية للاجئين. وينبغي أن تبذل تلك الجهود دون المساس بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف في سياق اتفاق سلامٍ شامل في المنطقة.

٣٩ - وأصبحت الحالة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين أكثر توترا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حادث وقع في ١٩ تموز/يوليه، قتل أحد مناصري فتح رميا بالرصاص وجرح اثنان آخران، أحدهما طفل. وفي ٢١ تموز/يوليه، أطلقت النار على شخص يُزعَم أنه منتسب إلى جماعة بلال بدر الإسلامية وجُرح في المخيم. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أفاد الجيش اللبناني بأنه أفشل خططا لتنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة سابقا لارتكاب هجمات إرهابية داخل المخيم وخارجه، بما في ذلك في صيدا وبيروت. وفي اليوم التالي، ذكر وزير الداخلية أن الحالة في المخيم تحت السيطرة. وتواصلت أيضا الخلافات بين الفصائل الفلسطينية الناشطة داخل المخيم، مما أدى إلى عدد من الهجمات والأعمال الانتقامية. ومع ذلك، ظل التعاون بين السلطات اللبنانية والممثلين الفلسطينيين، بما في ذلك من خلال التنسيق الوثيق مع قوات الأمن الفلسطينية المشتركة، للحفاظ على الأمن في المخيمات فعالا. وتجلى هذا في استسلام ما يصل إلى ٦٠ شخصا يشتبه في أنهم ارتكبوا أعمالا إرهابية وإجرامية، وينتسب عدد منهم إلى جند الشام والشيخ أحمد الأسير وما يسمى بـ ”ألوية المقاومة“ المنتسبة إلى حزب الله حسب ما أفادت التقارير، وذلك اعتبارا من ٢٤ تموز/يوليه. وأعلنت أيضا الجماعة الإسلامية المتطرفة التي تطلق على نفسها اسم ”تجمع الشباب

المسلم‘‘ أنها حلت نفسها. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، سلمت الفصائل الفلسطينية في مخيم البداوي للاجئين الذي يقع في الشمال فلسطينيين يزعم أنهما شاركا في اشتباك مسلح وقع في وقت سابق في المخيم. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر أيضا، قتل رميا بالرصاص رجل فلسطيني يشتبه في أنه مخبر للجيش اللبناني وأنه ساهم في عمليات الاستسلام. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أفاد الجيش اللبناني بأنه اعتقل شخص يشتبه في أنه زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في مخيم عين الحلوة، هو عماد ياسين، مضيفا أن المذكور كان ’’بصدد تنفيذ عدة تفجيرات إرهابية ضد مراكز الجيش ومرافق حيوية وسياحية وأسواق تجارية وتجمعات شعبية ومناطق سكنية في أكثر من منطقة لبنانية، وذلك بتكليف ومساعدة من منظمات إرهابية خارج البلد‘‘.

٤٠ - ولا يزال وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات يمثل تحدياً لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. ورغم القرار المتخذ في إطار الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، والذي جرى تأكيده في جلسات الحوار الوطني اللاحقة، لم يُحرز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة. وتقع جميع هذه القواعد، باستثناء واحدة منها، على امتداد الحدود السورية - اللبنانية. ويقوّض وجودها السيادة اللبنانية وسلطة الحكومة، ويزيد من صعوبة ترسيم الحدود. وهو يشكل تحدياً خطيراً للسيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقد كررتُ دعواتي إلى السلطات اللبنانية من أجل تنفيذ القرارات السابقة التي أفضى إليها الحوار الوطني، ولا سيما ما يتصل منها بتفكيك القواعد العسكرية المشار إليها أعلاه، وكذلك دعواتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية كي تتعاون مع هذه الجهود بحسن نية.

ثالثا - ملاحظات

٤١ - لا زلتُ أشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز المزيد من التقدم الملموس صوب تنفيذ بقية أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك انتخاب رئيس للجمهورية. ولا يزال لبنان يواجه تحديات تهدد استقراره وأمنه، سواء في الداخل أو على طول حدوده مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك من جانب الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة ومن جراء تهريب الأسلحة. ويساورني القلق من أن استمرار حالة الجمود في تنفيذ القرار يمكن أن يؤدي إلى اضمحلال أثر الأحكام التي سبق تنفيذها ويفضي إلى ازدياد هشاشة مؤسسات الدولة وإلى تردي الاستقرار في لبنان. وإنني أؤكد من جديد اقتناعي الراسخ بأنه من مصلحة

لبنان واللبنانيين إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل تحقيق استقرار البلد والمنطقة في الأمد الطويل.

٤٢ - وقد دعا المجتمع الدولي السياسيين اللبنانيين مراراً إلى انتخاب رئيس للدولة. وقد انقضى الآن ٢٧ شهرا منذ شغور هذا المنصب، وهو وضع يحول دون اتخاذ قرارات مهمة في وقت يواجه فيه البلد مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية ملحة. وإنني أثني على رئيس الوزراء لقيادته المتميزة وحكمته في توجيه دفة الأمور في هذه الظروف العصيبة التي يشهدها لبنان وتسهيل اتخاذ مجلس الوزراء قرارات بشأن عدد محدود من المسائل. لكن من غير المعقول توقع أن يتولى مجلس الوزراء أداء مهام رئاسة الجمهورية، ومما يثير القلق أن هذا الفراغ أصبح يؤثر بشكل متزايد على الأداء السليم لمؤسسات أخرى.

٤٣ - وإنني أكرر النداءات التي وجهها مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الزعماء اللبنانيين لمطالبتهم بالتصرف على نحو مسؤول في مواجهة الأزمة المؤسسية المتفاقمة وبحضور جلسات مجلس النواب المعقودة لانتخاب رئيس للجمهورية. وأهيبُ بهم أن يمتنعوا عن استخدام الخطاب التحريضي وعن شلّ عملية صنع القرار بغية تحقيق مكاسب سياسية، لما لذلك من عواقب سلبية على لبنان منها احتمال إضرار هذه الأحاييل بالعلاقات بين الطوائف. وأحثهم أيضا على العمل معاً بروح توافقية لخدمة المصالح الوطنية باعتبار ذلك السبيل الوحيد إلى المضي قدماً.

٤٤ - وأحيط علماً بالجهود التي يبذلها رئيس مجلس النواب، في إطار الحوار البرلماني، من أجل وضع صيغة مرحلية متعددة المحاور يقبلها صانعو القرار اللبنانيون. ويعتبر هذا الحوار محفلا مهما لتشجيع توافق الآراء بين جميع الأطراف المعنية. وبالمثل، يساهم الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله في منع حدوث التوترات الطائفية والحفاظ على التوافق في الآراء دعماً للأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد. ويُذكر في الوقت ذاته أن استئناف مجلس النواب مهامه النيابية والتشريعية والرقابية أمر يتسم بقدر مماثل من الأهمية. وانطلاقاً من نجاح الانتخابات البلدية في شهر أيار/مايو ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية في أيار/مايو ٢٠١٧، أشجع جميع الأطراف المعنية على العمل معاً لضمان إجراء الانتخابات النيابية في الوقت المقرر لها باعتبار ذلك خطوة أساسية في العملية الديمقراطية في البلد.

٤٥ - وفي ظل استمرار شغور منصب رئيس الجمهورية، لا يزال القلق يساورني لتوقف جلسات الحوار الوطني، بما في ذلك تلك المتعلقة بنزع سلاح الجماعات اللبنانية وغير اللبنانية، ومن ثم عدم تفعيل القرارات التي اتُخذت في السابق. فلرئيس الجمهورية دورٌ

محوري في عقد جلسات الحوار الوطني وتوجيه دفتها إلى الأمام ومتابعة قراراتها، وإنما هذا الدور تذكرة جديدة بأهمية ملء هذا المنصب على وجه السرعة.

٤٦ - وإني لشديد الانزعاج من مزاعم حزب الله تلقيه التمويل والأسلحة والعتاد من جمهورية إيران الإسلامية، في انتهاك سافر للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فهذا الأمر يبرهن على أن حزب الله يحتفظ بقدرات شبه عسكرية لا تخضع لسلطة الدولة. وأناشد بلدان المنطقة التي لها علاقات وثيقة مع حزب الله أن تشجع تحوّلَ هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي فحسب ونزعَ سلاحها، وفقا لشروط اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان وجهود إحلال السلام والأمن في المنطقة.

٤٧ - ويؤدي انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، مقترناً بوجود ميليشيات مدججة بالسلاح، إلى تقويض أمن المواطنين اللبنانيين. ولا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارجة عن سيطرة الحكومة اللبنانية مبعثاً للقلق البالغ، لا سيما لأنه يخلق جواً من الترهيب ويشكل تحدياً رئيسياً لسلامة المدنيين اللبنانيين ولاحتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. وإنني أكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية بالامتناع عن القيام بأي نشاط قتالي داخل لبنان أو خارجه، بما يتمشى مع متطلبات اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٨ - ولا زلت أحثّ الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على أسلحة أو بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولا تزال ورقة المناقشة التي أُعدّت في سياق الحوار الوطني بشأن وضع استراتيجية للدفاع الوطني تشكل نقطة انطلاق قيّمة في ذلك الصدد.

٤٩ - ولقد أدنتُ مراراً الانتهاك المستمر لسيادة لبنان، بما في ذلك الحوادث العابرة للحدود التي لا تزال تهدد استقرار البلد والناجمة عن الأعمال التي تقوم بها الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية. ولا زلتُ أدعو جميع الأطراف، بما فيها حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٥٠ - وتشكل مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية نقضاً لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا الذي وافقت عليه جميع الأطراف اللبنانية في حزيران/يونيه ٢٠١٢. فاشتراك حزب الله وغيره من العناصر اللبنانية في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية يعرِّض أمن لبنان واستقراره لتهديد خطير. ولا زلتُ أشعر

بقلق بالغ إزاء التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب والتطرف بالنسبة إلى لبنان، بما في ذلك من جانب جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة سابقاً. ويساورني القلق إزاء الأنباء التي تفيد بضلوع حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى من المنطقة، مما يحتمل معه تعريض لبنان لمزيد من التهديدات الأمنية.

٥١ - وإني أُشيد بقوات الأمن والقوات المسلحة اللبنانية لما تبذلان من جهود متواصلة لاتقاء ومواجهة التحديات التي تهدد أمن البلد واستقراره. فالتفجير الذي حدث في بلدة القاع والهجوم المنفذ في كسارة يبرهنان على استمرار التهديدات المحيطة بلبنان من جراء التراع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وفي ضوء ذلك، يتبين أن النشر الاستباقي لكتائب متخصصة من القوات المسلحة اللبنانية على الحدود مع الجمهورية العربية السورية يعزز الجهود الرامية إلى تعزيز الإحساس بالأمن لدى أبناء المجتمعات المحلية هناك. وأرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في نشر القوات على طول القسم الأكبر من الحدود، بدعم من الجهات المانحة الثنائية. كما أعرب عن تقديري للدعم المستمر الذي يوفره المانحون من أجل بناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية، وأدعو إلى الحفاظ على مستوى هذه المساعدة وتعزيزه. وأكرر إدانتي لاستمرار احتجاز جبهة النصرة سابقاً وتنظيم الدولة الإسلامية لجنود لبنانيين وأفراد من قوات الأمن اللبنانية في منطقة الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، وأطالب بإطلاق سراحهم على الفور.

٥٢ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم وتعليم الحدود مع الجمهورية العربية السورية. وأكرر التأكيد على رأيي بأن الإدارة المتكاملة للحدود ستشكل في الأمد الطويل إسهاما كبيرا في تحسين مراقبة الحدود اللبنانية وعاملا مساعدا على منع النقل غير المشروع للأسلحة والمقاتلين في كلا الاتجاهين، وهو أمر بات أشدّ إلحاحاً في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

٥٣ - وأرحب بالتعاون بين مختلف الدوائر الأمنية في البلد، وهو التعاون الذي كُتب له الاستمرار وأدى إلى تحقيق نجاحات في درء الهجمات وأفضى إلى إلقاء القبض على عدد من الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم أعمالا إرهابية وإجرامية. ويؤكد القبض على هؤلاء الأشخاص ما للعمل المشترك بين الدوائر المعنية من تأثير إيجابي في قدرة البلد على تقديم الجناة إلى العدالة وضمان المساءلة. كما أن الدعم السياسي الواسع لمختلف العمليات الأمنية، بما في ذلك عمليات الملاحقة القضائية التي تليها، يبعث برسالة هامة مفادها أنه لن يُسمح على الإطلاق بإفلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب. وأحيطُ علماً بتوجيه الاتهام

لشخصين يُشتبه في تنفيذهما الهجومين اللذين استهدفا مسجدين في مدينة طرابلس في عام ٢٠١٣، وألاحظ مع القلق أيضاً مزاعم ارتباطهما بالمخابرات السورية.

٥٤ - وفي الوقت الذي يتفاقم فيه الشلل المؤسسي في لبنان وتتفتت فيه أغلب المؤسسات اللبنانية تدريجياً، يتوجب الحفاظ على توافق الآراء السياسي الداعم للقوات المسلحة اللبنانية بوصفها مؤسسة وطنية تتسامى على الانتماءات الطائفية. وألاحظ تمديد خدمة قائد القوات المسلحة اللبنانية ومقاطعة التيار الوطني الحر لجلسات مجلس الوزراء بصورة متقطعة نتيجةً لذلك. وفي ذلك السياق، أناشد القادة اللبنانيين أن يستمروا في حماية القوات المسلحة اللبنانية من المناورات السياسية.

٥٥ - ولا يزال وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والموارد المحدودة المتاحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل مساعدتهم، مسألةً تبعث على القلق، بما في ذلك في ضوء استمرار وجود اللاجئين الفلسطينيين الهاربين من العنف في الجمهورية العربية السورية وإن كانت أعدادهم أقل مما كانت عليه فيما مضى. وأضم صوتي إلى صوت رئيس الوزراء في دعوة المانحين إلى زيادة دعمهم للوكالة. وأرحب بالعمل الذي قامت به القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة وساعدت من خلاله على أن يقوم أفراد من مخيم عين الحلوة يشتبه في ضلوعهم في أنشطة إرهابية وإجرامية بتسليم أنفسهم إلى السلطات اللبنانية. وأرحب بتجديد القادة الفلسطينيين التزامهم بالحفاظ على الأمن والاستقرار في المخيمات والمناطق المحيطة بها.

٥٦ - ولا تزال انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، بما في ذلك تحليق الطيران الإسرائيلي فوق الأراضي اللبنانية، مبعثاً للانزعاج الشديد. وإنني أكرر دعوتي إسرائيل إلى التقيّد بالالتزامات المفروضة عليها بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المتاخمة لها إلى الشمال من الخط الأزرق، ووقف تحليق طائراتها في الأجواء اللبنانية، فهذه تصرفات تضر بمصداقية الأجهزة الأمنية اللبنانية وتشيع القلق بين المدنيين.

٥٧ - وأشاطر رئيسَ الوزراء ما يساوره من قلق إزاء الأثر السلبي للأزمة السورية على الاستقرار والأمن والاقتصاد والخدمات العامة في لبنان. فتلك الأزمة لا تمثل فحسب تحدياً رئيسياً للبنان على الصعيد الإنساني والاجتماعي والاقتصادي، بل إنها تشكل أيضا تحدياً يهدد استقرار البلد ويجب التعامل معها على هذا الأساس. وأشجع بشدة الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة الإقليمية، على الوفاء بما عليها من مسؤوليات بشأن تقاسم الأعباء، على النحو الذي دعا إليه رئيس الوزراء، وعلى أن تفعل ذلك بالمساهمة بسخاء من

خلال خطة الاستجابة للأزمة وغيرها من الآليات التي جرى تناولها في مؤتمري الكويت ولندن، بسبل منها تكميل مساهماتها في الاستجابة لحالات الطوارئ القصيرة الأجل بقدر أوفر من التمويل المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به لصالح الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

٥٨ - وإنني أعرب عن امتناني للسيد ترجي رود-لارسن لما قام به من عمل بصفته مبعوثي الخاص المعني بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية. ولا زلتُ ملتزماً بشدة بتنفيذ هذه الولاية، وقد طلبتُ لذلك إلى جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، أن يضطلع بهذه المسؤوليات.

٥٩ - وإنني أعوِّل على استمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأهيب كذلك بالدول الأعضاء أن تجدد الجهود الرامية إلى دعم لبنان لكفالة احترام التزاماته بموجب تلك القرارات، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى للنهوض بازدهار البلد واستقراره على الأمد الطويل كدولة ديمقراطية. ولسوف تواصل الأمم المتحدة بذل الجهود من أجل التنفيذ الكامل لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان.